



## وثيقة المشروع

البلد: المملكة العربية السعودية

اسم المشروع: بناء القرارات الخاصة ووضع مؤشرات تقويم التعليم العام نحو تأهيل النشء السعودي لمجتمع واقتصاد المعرفة

المخرجات المتوقعة / المؤشرات : التنمية والإدارة المستدامة لهيئة تقويم التعليم العام

الشريك المنفذ: هيئة تقويم التعليم العام

يهدف المشروع لتعزيز القدرات التقنية والفنية والتنظيمية لهيئة تقويم التعليم العام في إدارة العملية التعليمية في المملكة ، والتقييم الشامل لمجالات الهيئة ، ووضع خطة عمل لتقييم وبناء نظام الجودة والرخص المهنية ، وسن الأنظمة المساعدة لإدارة المؤهلات وربطها بمتطلبات التنمية وسوق العمل ، وتقييم مخرجات التعليم ومراقبتها بعرض التقويم المستمر ، وتقديم الدعم الفني والإداري لتحقيق الأهداف الرئيسية من خلال إعداد الخطة الإستراتيجية

إجمالي الميزانية المقدرة

الموارد المخصصة :

2.118.900 دولاراً

فترة البرنامج القطري: 2014 – 2016

رقم المشروع: ساو10/90406

بداية المشروع: مايو 2014م

انتهاء المشروع: مايو 2016م

تاريخ اجتماع اللجنة الاستشارية: 6 مايو 2014م

الترتيبات الإدارية: تنفيذ وطني

تمت الموافقة بواسطة محافظ هيئة تقويم التعليم العام - معالي الدكتور نايف بن هشال الرومي

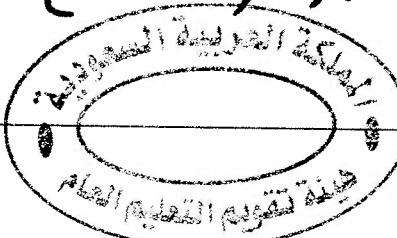
التوقيع:

التاريخ:

تمت الموافقة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فراس غرابية

التوقيع:

التاريخ:





# المملكة العربية السعودية

هيئة تقويم التعليم العام

و

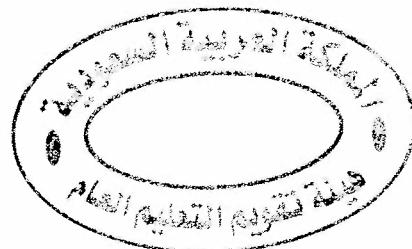
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

بناء القدرات الخاصة ووضع مؤشرات تقويم التعليم العام  
نحو تأهيل النشء السعودي لمجتمع واقتصاد المعرفة

## وثيقة المشروع

وثيقة رقم (SAU10-90406)

مايو 2014م



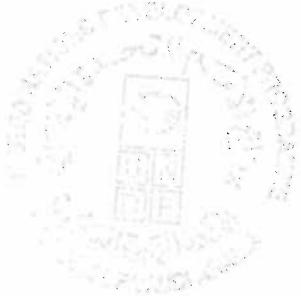
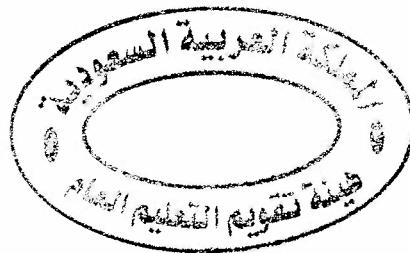
## جدول المحتويات

3	القسم 1 -- تحليل الوضع الراهن .....
3	1-1 الوضع الحالي : نظرة عامة.....
5	- 2 التقويم والمؤشرات .....
5	القسم 2 – الإستراتيجية.....
5	2 - 1 التواصل مع المبادرات الجارية.....
6	2-2 الأهداف الرئيسية للبرنامج.....
7	القسم 3 -- نتائج إطار عمل الموارد -- خطة العمل السنوية (2016 -- 2014)
16	القسم 4 – صفحة ميزانية خطة العمل السنوية.....
18	القسم 5 – الترتيبات الإدارية .....
18	1-5 الترتيبات المؤسساتية.....
21	2-5 خطة التنفيذ.....
22	القسم 6 -- المراقبة والتقييم.....
22	القسم 7 – الإطار القانوني.....
23	القسم 8 – المخاطر الإدارية و إستراتيجية تخفيفها.....
24	القسم 9 – إدارة الجودة ونتائج أنشطة المشروع .....





26.....	صفحة التوقيع.....
26.....	الملحق 1 -- المكونات و المخرجات والأنشطة.....
30.....	الملحق 2 - مهام وظائف اللجان - الخبراء.....
30.....	الملحق 3 - مهام وظيفية .....
31 .....	الملحق 4 - جدول مدفوعات المشروع.....





## الفصل 1 -- تحليل الوضع الراهن

### 1-1 الوضع الحالي : نظرة عامة

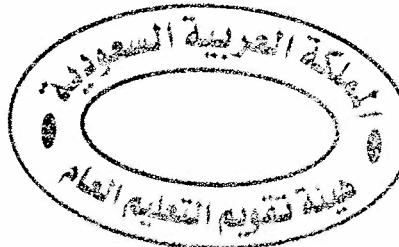
تقويم التعليم العام عملية أساسية للتطوير التربوي والتعليمي، كونها تشكل عنصراً رئيساً في العمل المؤسسي الحكومي لارتقاء بالتعليم العام بجميع عناصره ومستوياته. والتقويم المنهجي المنظم ينطلق من استقراء إحصائي وتحليلي منظم ومستقل للجهود التعليمية والتربوية، واستخلاص الأدلة والمؤشرات للوصول إلى توصيات محددة لتوجيه الجهود التطويرية وصناعة القرار السليم بشأنها. وفي سبيل ممارسة أفضل لنقاشة التعليم العام، فإن عملية التقويم ترتكز على تشريعات وآليات نظامية وإجرائية تضمن للقائمين على مؤسسات التعليم العام، بشكل مؤسسي، التفاعل الإيجابي مع المتطلبات الرشيدة لدعم التنمية والاقتصاد الوطني في ظل السياسة العامة للمملكة.

تشهد المملكة تطوراً مطرداً على شتنى صعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع احراز تقدم واضح في مجالات تنوع الفاعلة الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية. وفي هذا الصدد تولي المملكة أهمية رفيعة لضرورة تطوير التعليم العام ، الأمر الذي يمثل هدفاً رئيسياً لخطة التنمية الخمسة التاسعة للمملكة (السنوات 2010 – 2014). ومن هذا المنطلق فإن المبادرة الحالية لتقويم التعليم العام تتسم مع خطة التنمية التاسعة.

وقد رأت الحكومة السعودية ضرورة مواكبة التوجه العالمي نحو الأخذ بمقاييس الجودة في النظام التعليمي لنظمها التعليمي ، واعتبار بناء نظام تقويم التعليم ضمناً لجودة الممارسات التعليمية ومخرجاتها خياراً استراتيجياً لا بديل عنه من أجل تعليم متميز وبناء ، والمفهوم الذي ترحب به ترسیخه بخصوص جودة تقويم التعليم ، هو مفهوم مستمد بالدرجة الأولى من الأصول الإسلامية والتي تعلق من شأن الإنفاق والجودة في كل عمل يضطلع به الفرد والمجتمع ، ويتعزز الإنفاق وتزداد الجودة إذا ما كان هذا العمل يتعلق بال التربية والتعليم .

والمملكة العربية السعودية بما لديها من إمكانيات مالية قامت بتوظيف تلك الإمكانيات في تطوير العنصر البشري اللازم لعمليات النهوض الحضاري في عصر المعلوماتية ، وهذا يتطلب بالضرورة وجود منظومة تعليمية قوية قادرة على إنتاج مخرجات عالية تتسم بالقدرة والكفاءة والمهارة وفي إطار اقتصادي سليم ضمن مفهوم فعالية التكلفة.

المنظومة التعليمية تتطلب قدرًا عالياً من الشفافية والمراجعة العلمية الدقيقة لكافة جوانب العملية التعليمية ، والفرق واضح تماماً بين منظومة تعليمية تمنح الطالب الحد الأدنى من الكفايات والمعارف والمهارات ، ومنظومة أخرى تبني القدرات الإنسانية وتحقق الكفاءة المجتمعية ، وتساهم في البناء الاقتصادي للمجتمع .



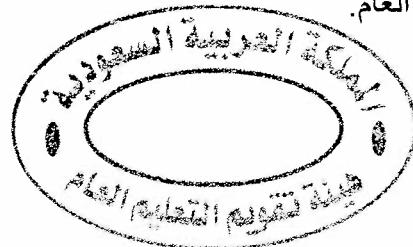


وفي سياق المراجعة والتقييم للأداء التعليمي توفر لدى المسؤولين والمهتمين بالشأن التعليمي قناعات بالأهمية القصوى لعملية تقويم التعليم ، والنظر إليها من منظور قيمي باعتبارها العملية التي تعين في تحقيق الجودة والإتقان ، ومن هنا أيضاً لابد من ضرورة النظر إلى عملية التقويم باعتبارها عملية تعليم وتعلم مستمر ، وأن الممارسات التعليمية عالية الجودة هي بالضرورة مخرجات مؤسسات تتعلم باستمرار ، وأن جميع أطراف العملية التعليمية عليها أن تشارك بایجابية لإنجاح عملية التقويم الجاد والعلمي والمحايد للممارسات التعليمية ذلك لأن إغفال الواقع وجوانب القصور فيه لن يطور تلك الممارسات ولن يحسن من عناصر قوته .

وانطلاقاً من ذلك صدر قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم 120 وتاريخ 22 / 4 / 1434هـ، بتأسيس هيئة تقويم التعليم العام وتنظيمها ومهامها. وينص القرار بأن تكون هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، وتكون الهيئة الجهة التنظيمية القائمة على عمليات تقويم التعليم العام الحكومي والأهلي في المملكة العربية السعودية. وحسب القرار فإن الهيئة ترتبط برئيس مجلس الوزراء إلى أن يمارس المجلس الأعلى للتعليم مهامه واحتصاصاته، ويقوم عليها مجلس الإدارة برئاسة معاشر محافظ الهيئة، ويتشكل أعضاؤه من جميع الجهات ذات الشأن في العملية التعليمية، إضافة إلى مختصين وممثلين للقطاع التعليمي الخاص. تقوم الهيئة من خلال مجلس إدارتها والشراكة والتفاعل الإيجابي المؤسسي مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بإصدار اللوائح والأنظمة والترخيص ومعايير الازمة لعمليات التقويم في جميع مراحلها المختلفة في إطار نظامها والأنظمة ذات العلاقة.

وقد بادرت الهيئة منذ إنشائها بإعداد خارطة طريق لمشروعات الهيئة التأسيسية ، ونتيجة لمراجعة النظام التعليمي حددت الهيئة مهام التالية :

- 1) بناء نظام للتقويم لضمان جودة التعليم العام، يتضمن المعايير والمؤشرات الأساسية، وبناء إطار وطني للمؤهلات وجميع ما يتعلق بذلك من إجراءات ونماذج.
- 2) بناء معايير متقدمة لمراحل التعليم العام تستخدم لقياس كفاية الأداء على المستوى المؤسسي والبرامجي.
- 3) بناء معايير لمناهج التعليم العام وتحديد ما يجب أن يعرفه الطالب في كل مرحلة، وما يستطيع عمله في كل منها.
- 4) تقويم أداء المدارس الحكومية والأهلية واعتمادها بشكل دوري بناءً على معايير الهيئة سواء قامت بذلك الهيئة بنفسها أو بالتعاقد أو التعاون مع المنشآت المختصة في مجال التقويم والاعتماد.
- 5) بناء الاختبارات الوطنية المقترنة في كل مرحلة دراسية وتنفيذها.
- 6) وضع الضوابط التي تكفل جودة التعليم بعناصره كافة، وإصدار الأدلة الاسترشادية المناسبة.
- 7) إعداد المعايير المهنية، واختبار الكفايات ومتطلبات برامج رخص المهنة للعاملين في التعليم العام.



- 8) تقويم البرامج المنفذة في مؤسسات التعليم العام (الحكومية والأهلية).
- 9) إجراء الدراسات والبحوث في مجال اختصاصها والتحفيز على إجرائها.
- 10) نشر نتائج التقويم والاعتماد التي تنفذها الهيئة والمعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد والتقويم.
- 11) إصدار المجلات والدوريات العلمية والكتب والكتيبات والأدلة الإرشادية والنشرات في مجال اختصاصها.
- 12) التواصل مع الهيئات والمؤسسات المماثلة في الخارج للاستفادة من تجاربها وخبراتها.
- 13) الترخيص للقيام بعمليات التقويم للمنشآت المختصة في مجال التقويم والاعتماد.

## 2- التقويم والمعايير والمؤشرات الأساسية

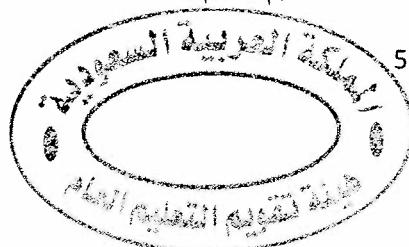
من خلا دراسة واقع التقويم في المملكة العربية السعودية وتحليل مهام الهيئة ومن خلال حداثة الهيئة كونها هيئة جديدة لها استقلالها المالي والإداري ، ينبغي أن يساعد هذا البرنامج والأهداف الرئيسية له على تحقيق هدفين تم تحديدهما بتنظيم الهيئة وهي

1. رفع جودة التعليم العام، وكفايته.
2. دعم التنمية والاقتصاد الوطني من خلال تحسين مخرجات التعليم العام

### القسم 2 – الإستراتيجية .

#### - 1 التواصل بين المبادرات الجارية :

يستند هذا المشروع على العمل بمخرجات الدراسة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم وذلك لتحسين نوعية التعليم العام وتطوير أساليب التقويم وتفعيل دور التعليم الأهلي ، لاسيما فيما يتعلق بصياغة الإستراتيجية وإعداد خطة الهيئة ، بافتراض العمل العاجل المطلوب إزاء الوضع الراهن ، كما يهدف المشروع إلى استكمال الجهود في تحقيق أهداف وغايات خارطة الطريق لمشروعات الهيئة التأسيسية والتي أعدت لغرض تحقيق أهداف الهيئة ومهامها ، تحديد مجالات عمل الهيئة وعملية التقويم ، اعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية . كما يستوجب عدم إغفال المشروع للحاجة لتفادي ازدواجية الجهود ، فإنه سوف يسهم في اتجاه أن يكون تأثير التدخلات المقترنة في حدتها الأقصى ، وفي واقع الامر سوف يبادر هذا المشروع في عملية تنمية وبناء القدرات والتي سوف تسهم بصورة تدريجية في النمو والتطوير الفني والمهني للهيئة ، كما سوف يمكنها من قيادة عملية الإدارة المتكاملة لتقويم التعليم . لهذا السبب ، سوف يوسع المشروع آليات تنسيق فاعلة مع العمل على تطوير الإستراتيجية وخطة العمل بشكل دوري . علاوة على ذلك ، سوف يساهم المشروع بالتنسيق مع أنشطة قطاعات التعليم العام ذات العلاقة والتينفذتها وزارات وشركاء تنمية آخرين ، شبيها بذلك ، سوف





يركز المشروع على التوصيات المنبثقة من الدراسات التي أجريت تحت رعاية وزارة التربية والتعليم السابقة وكذلك الدراسات المتاحة الأخرى .

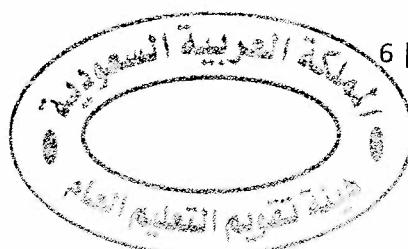
### القسم 3 - الأهداف الرئيسية للبرنامج

#### 1-3 تمثل الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في :-

- أ - تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية للهيئة في إدارة العملية التعليمية في المملكة .
- ب - وضع تقييم شامل لمجالات الهيئة من حيث اداء المدرسة ، البرامج التعليمية ، الاعتماد المدرسي ، الاعتماد البرامجي .
- ج - وضع خطة عمل لتقييم وبناء نظام الجودة ونظم الرخص المهنية لعاملين في مؤسسات ووحدات التعليم العام
- د - سن وتعزيز أنظمة مساعدة لإدارة المؤهلات بما يضمن بناء إطار وطني للمؤهلات يحقق الربط الفعال بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية وسوق العمل .
- ه - تقييم مخرجات التعليم واقتراح آلية لمراقبتها بغرض التقويم المستمر لكفاءة نظام التعليم العام .
- و- دعم الهيئة في إعداد الخطة الإستراتيجية للتقويم التعليم العام والأهلي .

### 2-3 مخرجات المشروع

يسعى المشروع لتحقيق مجموعة من المخرجات التي تساعد الهيئة على اعتماد البنية الأساسية من السياسات واللوائح والأنظمة الإلكترونية بحيث يكون لها بصفة عامة نقلة نوعية ملموسة في التعليم العام ، وتحسين العوائد التعليمية ومخرجات التعليم التي من دورها تحسن قدرات العنصر البشري وتحقق الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية الموجهة للتعليم ، كما تطلع بان تساهم هذه المخرجات بصورة واضحة في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم بشكل يفتح المجالات الرحبة في الاستثمار في التعليم أمام راس المال الوطني بما سيوفره من مناخ داعم ومنظم للتعليم للمؤسسات الأهلية .



## القسم 4 - نتائج إطار الموارد - خطة العمل السنوية (2014-2016)

### النتائج والموارد

**النتائج** المرتكب كما هو مذكور في إطار نتائج وموارد البرنامج الفطري: إدراج التنمية المستدامة في صيغة الاقتصاد التنموي الرئيسية ذو العلاقة (من خارطة الطريق للمشروعات الهيئة 2014) : بناء القدرات وتنميتها

**المدرجة الشراكة:** هيئة تقويم التعليم العام

**ال مشروع ورقم تعريفه :** بناء القدرات الخاصة ووضع مشاررات تقويم التعليم العام نحو تأهيل النشء السعودي لمجتمع وأقصد المعرفة - سل ١١/٩/٢٠١٤

النوع	العنوان	الجهة المسئولة (السنوات)	الخبرات المستهدفة	الهدف	المسؤولية	المدخلات
مجل	الاستاذ المساعد الدكتور سليمان العبدالله العتيبي	الهيئة	بناء الأنظمة والإجراءات والسياسات والإجراءات للتظام التقويم العام (2014) ▪ تهيئة ميدان التعليم والمتحف للتقديم والدخول فيه بشكل سلس يساعد على تنفيذ خط الأساس: عدم وجود سياسة أو برامج معقدة وامضحة في مجال تقويم التعليم ابحاجية (الربع الأول 2015) ▪ بناء القدرات العاملة بالهيئة في هذا المجال من خلال التدريب والتغوير ▪ بناء القدرات العاملة بالهيئة في هذا المجال من خلال التدريب والتجربة (الاستشارية ، التقويم) ▪ الالجان الفنية (الاستشارية ، التقويم) اللجان الثالث (الربيع الثالث 2015)	▪ تعزيز القدرات المؤسسية لبلورة سياسات وهيئية تستهدف جودة التعليم العام ▪ تهيئة ميدان التعليم والمتحف للتقديم والدخول فيه بشكل سلس يساعد على تنفيذ خط الأساس: عدم وجود سياسة أو برامج معقدة وامضحة في مجال تقويم التعليم ابحاجية (الربع الأول 2015) ▪ بناء نظام التراخيص الممارسين لمعلمية تقويم التعليم للنشأت الخاصة	▪ الاعمالية بالاشارة إلى الأنشطة الإرشادية	المصاريف الإدارية 480.000 دولار

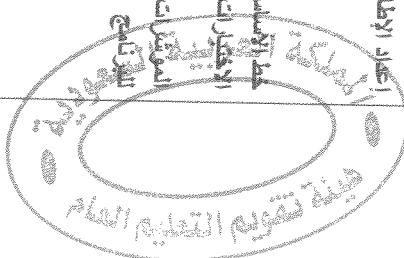


卷之三

- تدريب العاملين لقطع المتعني بالهوية
  - إقامة ورش عمل للتطبيق التحريري واختبارات قياس جودة النظام
  - الأنظمة الأدبية ونوعية المساعدة في التطبيق
  - الاستعانة بالمستشارين الخبراء في مجالات (الاختبارات، الأسئلة)
  - الأكاديمية، الإحصاء التربوي )

بيان المعابر والأدلة

- تهيئة الميدان التعليمي (2016)
  - إعداد تقارير المعاصفات والتقرير عن التائج (2016)
  - السيكو متريّة الاختبار والتحصيّن (2016)
  - إعداد تقارير المعاصفات والتقدير عن التائج (2016)
  - إعداد تقارير المعاصفات والمصالحة والذلة للتقدير (2015)
  - إعداد تقارير المعاصفات والتحصيّن (2015)
  - بناء الاختبارات والأدوات الوطنية (2015)
  - الإرشادية للأختبارات بناء المعايير والأدلة



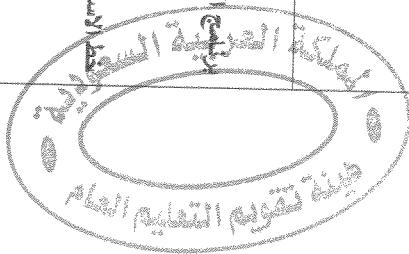
**بيان معايير المناهج ومعايير المحتوى التعليمي**

**العام**

**خط الاسدال : عدم المقدرة على قياس  
محتوى المناهج حسب معايير معيادة  
المؤشرات : إعتماد الأدلة الإرشادية للبرنامـج**



<p><b>مصاريف للجان</b></p> <p><b>175.000</b></p> <p><b>دولار</b></p>	<p><b>المقدمة</b></p> <p>• مصاريف الاجتماعات</p> <p>• الاستئلاة بالمستشارين والخبراء في مجال الإعلام والمشارة في المؤتمرات الإعلامية في مجالات التواصل الاجتماعي وتكوين العلاقة أقلمة ورش عمل مع المتخصصين والجهات ذات العلاقة في مجال الإعلام لاستغلاله من تجارتهم</p> <p>▪ تشكيل اللجان وفرق العمل المساعدة في وضع الخطة الإعلامية .</p>
<p><b>مصاريف للجنة الإلزامية المهدفة</b></p> <p><b>2015</b></p> <p><b>الأدلة ومحظوظي البراءة</b></p> <p><b>الإنكرونية (2015)</b></p> <p><b>انتاج المحتويات التثقيفية</b></p> <p><b>والصحفية والمرئية (2015)</b></p> <p><b>تنظيم الخطط والإعلامية</b></p> <p><b>لعرض تقديم المعارض الدولية والحملة الإعلامية</b></p> <p><b>الموارد : لا يوجد برنامج توسيعه</b></p>	<p>المؤشرات : زيادة عدد المستشارين في حسابات التواصل الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• متداولة ومراجعة المحتوى</li> <li>• الصحفى والمحتوى المرئى</li> <li>• (2016)</li> </ul>



2016

2014

### المرأة المخططة

### الإطار الزمني

### الأنشطة المخططة

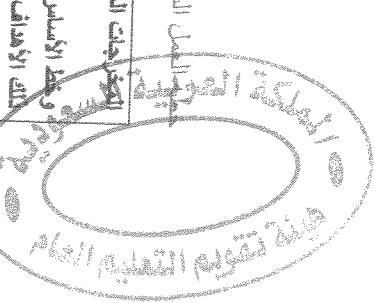
وصفت المعازنة

مصدر التمويل

2016

2015

2014



العمل السنوي:

2016 - 2014

الجهات المتقدمة

بها

وتحظى الأسس والمؤشرات بما في

ذلك الأهداف السنوية

العام

بناء الأنظمة واللوائح والسياسات

والإجراءات لنظام التقويم العام (2014)

- إعداد السياسات العامة

- والأنظمة التنفيذية للتقويم

- بناء النماذج الفنية للتقويم

- - إعداد خطة التنفيذ

- - بناء نظام تحويل البيانات

- ونماذج التقويم

- - إعداد برامج تدريب المقررين

- علىاليات التقويم

المؤشرات: إعداد الإطار

المرجعي لتقويم العام من

الجهات المختصة

المبلغ

مصدر التمويل  
وصفت المعازنة

2016  
2015  
2014

تعديل نتائج الأنشطة والأعمال المرتبطة

بها

الإدارية  
480.000  
دولار  
ورش العمل  
50.000  
دولار  
هيئة تقويم التعليم  
العام

هيئة تقويم التعليم  
العام

X

برنامج بناء نظام تقويم التعليم  
العام

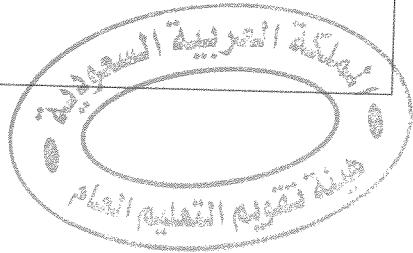
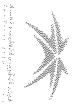
خط الأسس: عدم وجود سياسة  
أو برامج محددة واضحة في  
مجال تقويم التعليم

المؤشرات: إعداد الإطار  
المرجعي لتقويم العام من

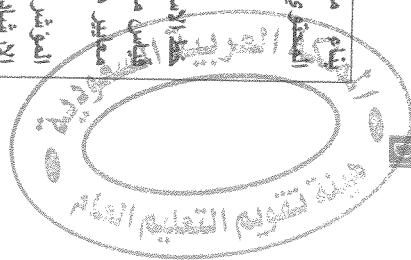
الجهات المختصة

الهدف: بناء الأنظمة واللوائح  
والسياسات والإجراءات لنظام  
التقويم العام

الطرف المسؤول	الطرف المسؤول	الإطار الزمني	الأنشطة المخططة	الجهات المتقدمة
مصدر التمويل وصفت المعازنة	مصدر التمويل وصفت المعازنة	2016 2015 2014	تعديل نتائج الأنشطة والأعمال المرتبطة بها	الجهات المتقدمة



الهدف: بناء الإطار المرجعي للختبارات		الهدف: بناء المعايير والأدلة الإرشادية	
المصادر يف الإدارية	340.000 دولار	المصادر يف الإدارية	340.000 دولار
240.00 دولار اللجان	0 0 0	240.00 دولار اللجان	0 0 0
الهدف	X	الهدف	X
هيئة تقويم التعليم		هيئة تقويم التعليم	
بناء الإطار المرجعي للختبارات للأداء مبنية على بيانات الوظيفة في قياس نتائج الاختبارات الوطنية على مستوى المملكة		بناء الإطار المرجعي للختبارات لبيانات الأداء الوطنية إعداد الأدلة الإرشادية لبناء الاختبارات الوطنية	
ورش العمل 0 0 0	ورش العمل 20.00 دولار اللجان	ورش العمل 20.00 دولار اللجان	ورش العمل 20.00 دولار اللجان
الهدف	X	الهدف	X
الجهات المختصة الهدف: بناء وثائق المعايير الوطنية لمناهج التعليم العام بالمملكة		الجهات المختصة الهدف: بناء وثائق المعايير الوطنية وبرامجها لبناء الأدلة اللهم التقدير والتصحيح وقياس المخرجات	
بنية الميدان التعليمي والمجتمع (2016)		بنية الميدان التعليمي والمجتمع (2016)	
- متابعة ومراجعة أعمال الهيئة فيما يخص تقييم مدارس التعليم العام للختبارات الوطنية - تقييم الوعود المقدمة للمجتمع عن الاختبارات الوطنية	X	- متابعة ومراجعة أعمال الهيئة فيما يخص تقييم مدارس التعليم العام للختبارات الوطنية - تقييم الوعود المقدمة للمجتمع عن الاختبارات الوطنية	X





ادارة حاسبات التوصيل الاجتماعي  
ومحتوى البيو اية الالكترونية (2015)

卷之三

- يقوم المشروع بتقييم الأداء

لعمل الهيئة في إدارة حسابات التوأصل الاختناعي من حيث إعداد المشاركون والدور

والاستفسارات والرئود

والشكالي

تقليم هوية الهيئة من خلال الميداني والموقع الإلكتروني والهذايا والادوات المقدمة للمستقبلين

المشاركون جنباً إلى جنب

-

-

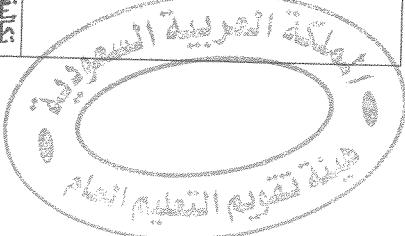
**التابع للوعي الاعلامي والهادف**

العنوان: إثبات المحتويات التعليمية والصحفية والمرئية (2015)

- ستقوم الهيئة ممثلة ببيانات  
المحتويات التقافية والصحفية  
والمرئية كما سيتم إجراء بعض  
القاءات التلفزيونية والإذاعية،  
وسيقوم المشروع بمتلبة  
ومراجعة هذه الأعمال لإمكانية

۲۷۱

النهاية	X	X	النهاية	X	النهاية	X	النهاية	X
ورش العمل	0 دو拉	25.00 دو拉	ورش العمل	0 دو拉	25.00 دو拉	ورش العمل	0 دو拉	25.00 دو拉
م. الإيجار	0 دو拉	45.00 دو拉	م. الإيجار	0 دو拉	45.00 دو拉	م. الإيجار	0 دو拉	45.00 دو拉
المدينة			المدينة			المدينة		
-	ستقوم الهيئة بالتعاقد من قبليها مع أحد الجهات المتخصصة لإعداد الخطبة الإعلامية والحملة الإعلانية ، وسيقوم المشروع بدور تقديم مخرجات الاستشاري	-	-	ستقوم الهيئة بالتعاقد من قبليها مع أحد الجهات المتخصصة لإعداد الخطبة الإعلامية والحملة الإعلانية ، وسيقوم المشروع بدور تقديم مخرجات الاستشاري	-	-	-	-
8.000 دو拉			8.000 دو拉			8.000 دو拉		
كليفن التدقق والراجحة المالية			كليفن التدقق والراجحة المالية			كليفن التدقق والراجحة المالية		
اجمالى التكاليف المباشرة			اجمالى التكاليف المباشرة			اجمالى التكاليف المباشرة		
الدعم الإداري العام - جرائم الأسم			الدعم الإداري العام - جرائم الأسم			الدعم الإداري العام - جرائم الأسم		
المتحدة الإنجلزى			المتحدة الإنجلزى			المتحدة الإنجلزى		
المجموع الكلى			المجموع الكلى			المجموع الكلى		
2.118.900 دو拉			2.118.900 دو拉			2.118.900 دو拉		





## القسم 4 الميزانية

### 4 - 1 التعيين و الإنتهاء المرحلي لخدمات الخبراء الفنيين :

نظراً لمستوى القدرات الموجودة في هيئة تقويم التعليم العام ، فقد تم تجهيز المشروع لتوفير خدمات عدد من الخبراء والاستشاريين الدوليين. وسوف يكون الإطار المرجعي للوظائف الرئيسية طويلاً المدى جزءاً من وثيقة المشروع كاملة البنود . وبالنسبة لكل خبير دولي، ستقوم الهيئة بالتعاون ما البرنامج الإنمائي على اختيار الأسماء والسير الذاتية لثلاثة من الخبراء ذوي الكفاءات العالية. وسيؤدي هؤلاء الخبراء ثلاثة وظائف مهمة. أولها: تسهيل تنفيذ الأنشطة التي تم تحطيطها، ثانياً: توفير التدريب على رأس العمل للموظفين الوطنين المعينين للعمل معهم. ثالثاً: تصميم وتقديم الوحدات المعيارية للتدريب المخصص لتلائم احتياجات فريق الهيئة ويتم الحكم على أداء الخبراء بناء على مدى فعالية إسهامهم في تدريب الموظفين الوطنين.

### 4-2 ميزانية المشروع :

يبلغ إجمالي الميزانية المقدرة (2,118,900) دولار أمريكي بما في ذلك النفقات العامة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكاليف الدعم التقني. وستكون المساعدة الفنية (الخبراء) تشكل حوالي 34٪ من مجموع النفقات ، و حوالي 36٪ من مجموع التكاليف والمخصصة لتنفيذ الدراسات الميدانية والمسوحات ، وتنمية القدرات للموظفين الهيئة وتشمل 10٪ في حين تشمل المعدات واللوازم 5٪. ويرد أدناه توزيع الميزانية

#### ميزانية البرنامج : -

خبراء دوليون بمدة طويلة	المدة	المبلغ بالدولار الأمريكي
خبرير أنظمة ولوائح	24 شهر	480.000
خبرير التقويم	12 شهرا	240.000
خبرير قياس وإحصاء	12 شهرا	240.000
خبراء ومستشارين بمدد قصير ولجان		750.000
بناء قدرات موظفي الهيئة		200.000
معدات وأجهزة وأنظمة الكترونية		100.000
تكاليف التدقيق والمراجعة المالية		8.000
إجمالي التكاليف المباشرة		2.018.000
أتعاب الدعم الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (5%)		100.900
التكليف الإجمالية للبرنامج		2.118.900





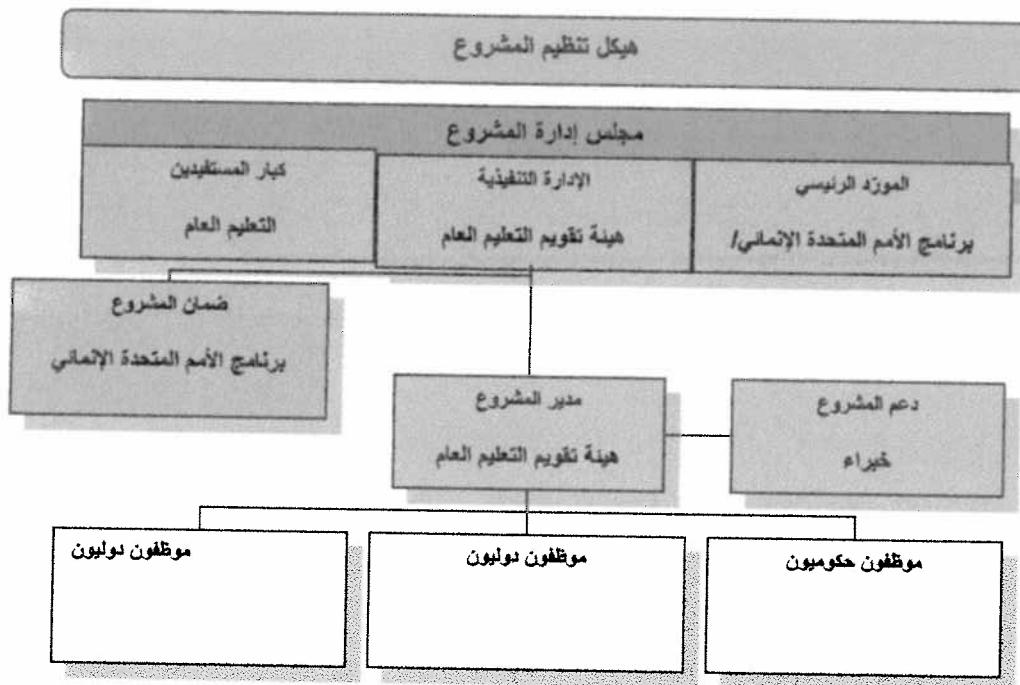
وكمما جرت العادة بالنسبة للادارة المالية للمشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبناء على الاتفاق على خطة عمل سنوية مع هئية تقويم التعليم العام، فإن البرنامج سيقدم طلباً للهيئة بالمساهمة في الموارد وذلك لإيداع أموال لتودع في حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع على أن لا يتم التصرف في تلك الموارد إلا بموقفة الهيئة بعد تقديم طلب الدفع المباشر والذي يشير إلى موافقة الهيئة على الأداء المرضي مع جميع التفاصيل اللازمة لنفقات البنود المذكورة أعلاه والخدمات بما في ذلك المكافآت، (الرواتب والبدلات) من الخبراء ، والمصروفات الإدارية وإسلام المعدات والإمدادات اللازمة. وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً التقارير المالية المفصلة (تقارير الإنجاز الموحد) والذي يوجز جميع نفقات المشروع.

وفيما يلي موجز لنطاق عمل مشروع المساعدة التقنية من حيث المدى الطويل والمدى القصير للخبراء الدوليين والخبراء الوطنيين والمستشارين.

الفترة	عدد	الخبراء
24-12 شهر	3	خبراء دوليين مدى طويل
8-6 اسابيع	4	خبراء دوليين مدى قصير
5-4 شهور	41	خبراء وطنيين ومستشارين

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطوير قدرات الموظفين الهيئة لا تشمل أكثر من (3) جولة دراسية خارج المملكة، و (5) دورات تدريبية داخلية و (8) حلقات العمل والندوات حول مختلف الموضوعات والقضايا على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من خطة العمل السنوية. وسيتم التعامل مع جميع المعدات والأجهزة والبرمجيات التي تم شراؤها واستخدامها كموجودات تابعة للهيئة وتسلم بشكل رسمي عند الانتهاء من المشروع.

## القسم 5 : الترتيبات الإدارية :

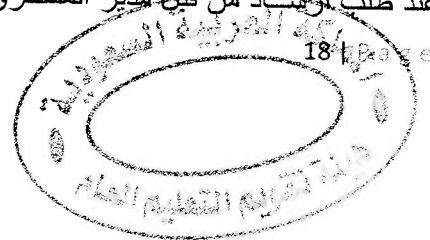


سوف يتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني بواسطة هيئة تقويم التعليم العام . و يفترض ان تكون الهيئة هي المسئول الأول عن حوكمة المملكة العربية السعودية ل كامل النواحي الإدارية لأنشطة المشروع، رفع التقارير، النواحي الحسابية، المراقبة وتقدير المشروع ومراجعة استخدام اسهام الحكومة في تكلفة المشروع.

### 5- الترتيبات المؤسساتية

بسبب حجم المشروع وتنوع جوانبه التقنية ومتطلبات المسؤوليات فان الترتيبات الإدارية للمشروع سوف تتضمن الأدوار التالية :

**مجلس ادارة المشروع:** ويتألف من منسق المشروع وممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وممثل من وزارة الشؤون الخارجية. وسيكون الدور الرئيسي لمجلس الإدارة اتخاذ القرارات الادارية بالاجماع للمشروع عند طلب ارشادات من قبل مدير المشروع الوطني ، بما في ذلك التوصيات الخاصة بموافقة برنامج الأمم



المتحدة الإنمائي وهيئة تقويم التعليم العام / للمراجعات الخاصة بالمشروع لكي يتسنى ضمان مسؤوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكون صنع القرار النهائي على عاتق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للأنظمة والاحكام والقواعد والسياسات والإجراءات المطبقة لديها .

#### **جودة تنفيذ المشروع :**

يدعم دور جودة تنفيذ المشروع مجلس إدارة المشروع بتنفيذ اهداف والاشراف علي المشروع ومراقبه وظائفه يضمن هذا الدور إدارة المشروع واكماله بصورة مناسبة يحتفظ بمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الدور .

#### **مدير المشروع الوطني : -**

ترتبط المسؤوليات بتنسيق الأنشطة المختلفة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الخبراء الدوليين ، لمدير المشروع الوطني سلطة تسيير المشروع يوما بيوم انباه عن مجلس إدارة المشروع في إطار القيود التي وضعها هذا المجلس ، يعتبر مدير المشروع الوطني هو المسئول عن الإدارة اليومية و صنع القرارات الخاصة بالمشروع ، تتمثل المسئولية الرئيسية لمدير المشروع الوطني في ضمان ان المشروع يحقق النتائج المحددة في وثيقة المشروع ، و طبقا لمعايير الجودة المطلوبة و في إطار القيود المحددة للزمن و التكلفة ، يتم تعين مدير المشروع من قبل هيئة تقويم التعليم العام ( الشريك المنفذ )

#### **المساعدة الإدارية والمساعدة المالية :**

تركز المسؤوليات على تنفيذ الدعم الإداري والمالي لأنشطة المشروع بما في ذلك مراجعة الحسابات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة المعنية .

وسيم تم تنفيذ المشروع المقترن في إطار الهيكل المؤسساتي الموجود الإطار السياسي المرتبط بها و ليكون قادرًا على زيادة من الاسهام نحو تطويره وتقويته. لتسهيل تنفيذ المشروع ، يقترح تكوين الترتيبات التالية.

#### **وحدة إدارة المشروع : -**

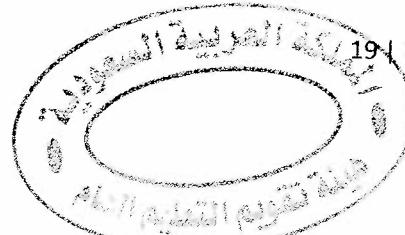
يرأس وحدة إدارة المشروع مدير المشروع الوطني ، و تكون مسؤولة عن :

(أ) تقديم الدعم اللوجستي والإداري في تنفيذ المهام التي تم تحديدها .

(ب) مراقبة تقديم وتأثير المشروع .

(ج) تحديد الفجوات وأعنة الزجاج ( المواقف الحرجة ) بما في ذلك الاستراتيجيات لتخفيض قيود و مشاكل التنفيذ .

(د) نشر نتائج المشروع .





سوف يتم تعيين 3 خبراء دوليون من ضمنهم مستشارون بمدد قصيرة لوحدة إدارة المشروع ، و سوف يتم تعيين هؤلاء الخبراء و الاستشاريين للعمل مع وحدات قطاع الشئون المختلفة .

#### لجنة متابعة المشروع :

يعتمد المشروع المقترن هنا على اطار تنمية متعددة القطاعات ، و يتطلب ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المؤسساتية (( القياديين )) في وضع أولويات جدول أعمال المشروع ، علي أن يكون متسقاً مع أولويات التنمية الوطنية .

لتحقيق هذه الغاية ، سوف يتم تأسيس لجنة متابعة المشروع للاضطلاع وبالتالي : -

(أ) تحسين نوعية صنع القرار و الأداء الإداري من تخطيط و تنفيذ أنشطة المشروع .

(ب) تامين التسويق بين مختلف الجهات المنفذة .

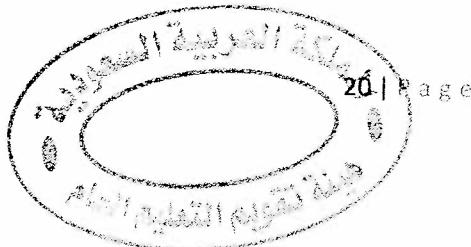
(ج) مجاهدة قيود تنفيذ المشروع علي أسس نظامية .

لن يكون للجنة متابعة المشروع تدخل في العمليات الإدارية اليومية الروتينية ، بدلاً عن ذلك ، سيكون دورها مقصوراً في مراجعة و مراقبة تقديم المشروع و تقديم النصح و الإرشاد للجهات المنفذة لتحقيق أهداف المشروع ، و يقترح ان يكون سعادة محافظ هيئة تقويم التعليم العام رئيساً للجنة متابعة المشروع .

سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه و مساعدته التي عادة ما يقدمها لجميع مشاريع التعاون الفني ، بالإضافة لذلك سوف يقدم المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزيد من الإسناد المطلوب للهيئة لتنفيذ ، مراقبة ، رفع التقارير ، تقييم و مراجعة حسابات المشروع الى جانب ادارة الموارد المالية للمشروع و التي تناسب احتياجات و متطلبات منصرفات المشروع . من خلال تنفيذ المشروع ، سوف يدعم المشروع أيضاً بناء القدرات الفنية و الإدارية للهيئة كجهة منفذة من خلال توفير خدمات الخبراء ، تتضمن أنشطة المشروع المتعددة و مخرجاته نحو الوصول الى النتائج المرجوة التعاون مع المؤسسات الحكومية المتخصصة الأجنبية ، القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية ، ما كان ذلك ضرورياً . سوف يتم تنسيق كامل لإدارة المشروع من خلال وزارة الخارجية .

سوف يتم إيداع مقدار الميزانية البالغ 2.118.900 دولار أمريكي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعد ذلك سوف يتم تنفيذ الدفعيات للبنود المحددة في الميزانية لكل مكون من مكونات المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد تلقي تعليمات إنفاق من مدير المشروع الوطني . سوف يتم تسليم تقرير مالي للهيئة تقويم التعليم العام عند نهاية المشروع بغرض المراجعة و المصادفة ، في حالة قرار الطرفان قفل هذا البرنامج و ظلت ميزانيات محدودة لم تتم الاستفادة منها ، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بارجاع الرصيد الذي لم تتم الاستفادة منه ، بعد تصفية جميع الالتزامات التعاقدية التي هيئه تقويم التعليم العام، او تحويله إلى المرحلة التالية من هذا المشروع علماً بأن ذلك يعتمد على ما تفضل له الهيئة .

تخضع الموازنات للمراجعة كلما دعت الحاجة ، و هناك مرونة كافية للتحويل بين ميزانيات و أنشطة المشروع .





## 5- خطط التنفيذ

ان هيئة تقويم التعليم العام بوصفها مالكا لهذا المشروع سوف يكون لها مسؤولية القيادة لامام إدارته ، تنفيذه ، تسيقه ، و رفع تقارير مخرجاته و أنشطته ، من جانب الأمم المتحدة ، و كما هو متوقع بموجب شكلية تنفيذه ، سوف يوفر مكتب تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الضروري الإداري و المالي كما سيقدم الدعم الفني عند تنفيذ هذا المشروع ، ستعمل وكالات تعاونية و أصحاب المصلحة مع الهيئة لتنفيذ المهام التي تم تحديدها .

بموجب قبول وثيقة هذا المشروع – سوف يطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية التوظيف لتعيين ثمانية خبراء دوليون و عدد من المستشارين لفترات قصيرة و ذلك طبقاً للمهام المعينين لها .

### مسؤوليات هيئة تقويم التعليم العام :-

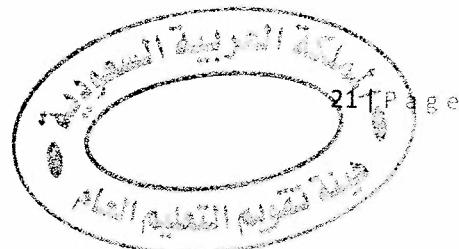
بوصفها مالكة المشروع و الجهة المنفذة له من المتوقع ان تضطلع هيئة تقويم التعليم العام بالاتي :

- توفير التمويل المطلوب كما تم توضيحه مؤقتاً في قسم الميزانية من وثيقة هذا المشروع .
- تكليف مدير مشروع وطني متفرغ لمتابعة تنفيذ المشروع .
- تشكيل لجنة متابعة للمشروع للبحث عن دعم كامل القطاع لتنفيذ المشروع .
- تهيئة بيئة اسناد ( مساحة مكتب ، اجهزة حاسب الي و خلافه ) لتسهيل عمل فريق المساعدة الفنية .
- تعيين فريق من موظفين نظراء للعمل مع الخبراء الدوليين .
- الإشراف الكامل على خبراء المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

### مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

سوف يتم تنفيذ المشروع بموجب الطريقة الشكلية للتنفيذ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي سوف يقدم المساعدة الإدارية و الفنية ، سوف تتضمن خدمات دعم التنفيذ التي سوف يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآتي :

- وضع الاطار المرجعي للخبراء في صورته النهائية ( فريق المساعدة الفنية )
- بحث و تقييم مختلف الخبراء المرشحين للمناصب و تامين موافقة الحكومة علي قائمة المرشحين المختصرة .
- توظيف و تعيين الاعمال الميدانية للخبراء .
- الاسناد الفني لكامل المشروع لا سيما الاشراف و التحكم في جودة عمل الخبراء .
- مراجعة تقارير و مخرجات المشروع و ابداء الملاحظات عليها .
- تسليم تقارير تقدم العمل التي تصدر مرة كل سنتين حول حالة تنفيذ المشروع بما في ذلك تقارير حول المنصرفات المالية .
- دعم و مساندة التطور و تنفيذ البرنامج التدريبي و الرحلات الدراسية .





## القسم 6 المراقبة والتقييم:

يتم مراجعة تنفيذ المشروع وتقييمه على مستوىين اثنين على الأقل ليكون متناسقاً مع مستوى المسؤولية. إذ يقتضي المستوى الأول من عملية المراجعة والتقييم والمراقبة المستمرة لمؤشرات الأداء لمكونات ومخرجات المشروع المختلفة. وسيعقد مدير المشروع الوطني اجتماعات ربع سنوية مع فرق التنفيذ لمراجعة تقدم الأنشطة المختلفة مقابل خطط العمل والمقاييس المرجعية المتفق عليها.

أما المستوى الثاني من المراجعة فيتطلب مراجعة وتقييماً لأداء المشروع بشكل أكثر كثافة وعلى أساس سنوي. ويتولى هذه المراجعة موظفي لجنة متابعة المشروع بما في ذلك ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشكل تقرير تقدم العمل السنوي للمشروع الأساس للمناقشة في هذه المرحلة من المراجعة. وهذا الاجتماع يعتمد الخطة التشغيلية للسنة القادمة إضافة إلى مراجعة تقرير تقدم العمل السابق. و بالإضافة إلى تقارير التقدم السنوية ينبغي تسليم تقارير تقدم العمل رباع السنوية بصورة منتظمة من قبل المدير الوطني للمشروع .

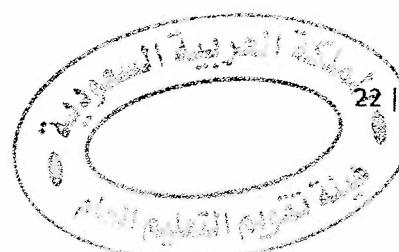
يخضع المشروع للتقييم المستقل مرتين خلال مدة المشروع. يتم القيام بالتقييم في منتصف المدة خلال بداية السنة الثانية من قبل فريق مستقل من المستشارين. ويتم تنفيذ التقييم النهائي قبل شهرين من تاريخ انتهاء المشروع لتحديد تأثيره على نتائج التنمية وللتوصية حول مدى الملائمة والاستمرارية مقابل احتياجات التنمية في المملكة .

## القسم 7 الإطار القانوني:

ينبغي أن تكون وثيقة المشروع هذه هي الأداة القانونية المشار إليها بذلك في المادة 1 الفقرة 1 من الاتفاقية القياسية الأساسية للتعاون الفني بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تم توقيعها بواسطة الطرفين بتاريخ 4 يناير 1976م.

فمن خلال التنسيق مع هيئة تقويم التعليم العام والتي ينبغي أن تكون هي الجهة التنفيذية الموصوفة في الاتفاقية الأساسية كجهة تنسيقية . يجب أن تكون إجراءات المشتريات والمنصرفات المالية داخل إطار إما هيئة تقويم التعليم العام أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أيهما أكثر فاعلية) من حيث الإجراءات والترتيبات المالية .

يمكن مراجعة وثيقة المشروع ما كان ذلك ضرورياً وطبقاً للتغيرات المتفق عليها من قبل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة تقويم التعليم العام لكي يتسمى الوصول إلى نتائج المشروع المرجوة.





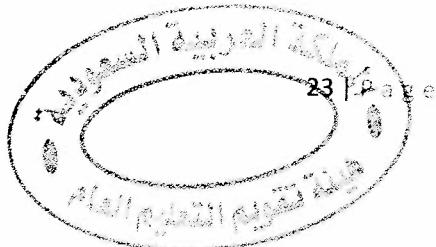
سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء مراجعات سنوية للميزانية بالتشاور مع هيئة تقويم التعليم العام لضبط المنصرفات وتخصيص الموارد تماشياً مع متطلبات الأداء المجدول للمشروع .

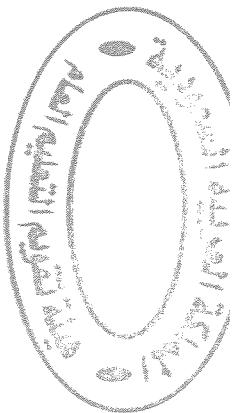
#### القسم 8 : إستراتيجية إدارة المخاطر و تخفيفها :

سوف يتعرض المشروع لعدد من المخاطر المحتملة و التي تحتاج وضعها في الاعتبار لتوفير الوسائل المناسبة لتخفيفها و الحد من آثارها خلال تنفيذ المشروع ، و لعل أكثر هذه المخاطر حرجا ما يلي :

#### تحليل المخاطر

بيان	تاريخ تحديد المخاطر	النوع	التأثير	تدابير احترازية	الجهة المسئولة
1- تعين الخبراء	بدء المشروع	تنظيمي	الاحتمال (من 1-5)	التأثير (من 1-5)	الهيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2- عدم ضبط مخرجات اللجان	بدء المشروع	تشغيلي/تنظيمي	الاحتمال (من 1-5)	التأثير (من 1-5)	الهيئة
3- توفر الدعم المادي	بدء المشروع	تشغيلي	الاحتمال (من 1-5)	التأثير (من 1-5)	الهيئة





## الفصل 9 - إدارة الجودة ونتائج النشطة المشروع

الناتج (1). تعزيز المقدرات المؤسسية للبورة سیاسات وطنية تستهدف جودة التعليم العام و برنامج بناء نظام تقييم التعليم العام

البداية: مايو 2014 النهاية: مايو 2016	تعزيز الفدرات المؤسسية تنمية الشفاعة (1) بناء الأنظمة واللوائح والسياسات والإجراءات لتنظيم التقييم العام
بناء الإطار الوطني المرجعي الشامل لتقييم التعليم العام في المملكة والذي يشتمل على: السياسات واللوائح التنظيمية ونماذج التقييم لمختلف عناصر النظام والتعليمي والعملية التعليمية بما فيها من برامج وممارسات.	الغرض: بناء الفدرات المؤسسية بغرض تعزيز دور الهيئة في عملية التقييم العام للتعليم بيان:
بنهاية السنة الأولى منهج الجودة	معلبيز الجودة مراقبة الجهات المختصة على الإطار الوطني المرجعي فعالية نماذج التقييم لمختلف عناصر النظام والتعليمي والمتعلقة التعلمية
الناتج (2) إعداد الإطار المرجعي لاختبارات الوطنية النهاية: مايو 2015 النهاية: مايو 2016	ابتكارات الوطنية نتيجة الشفاعة (2) بناء المعايير والأدلة الإرشادية لابتكارات الوطنية: ووضع إطار مرجعي وطني لابتكارات الوطنية وتطبيقها متضمناً للمواصفات العامة لها واللوائح التنظيمية والخطط التنفيذية لبنائها وتطبيقها وتحليل تأثيرها وأصدار التقارير الوطنية والأدلة الإرشادية للاستفادة من نتائج هذه الابتكارات الوطنية وثيقة الإطار المرجعي لابتكارات الوطنية في المملكة العربية السعودية مشتملة على السياسات وإجراءات التطوير والتطبيق وسائل تنظيف الافتتاح البيان:
بيان معلبيز الجودة منهج الجودة بنهاية تطوير التعليم العام.	الغرض: بيان: معلبيز الجودة مواءمة الجهات المختصة على الإطار الوطني المرجعي

**النتائج (3): بناء معايير المناهج ومعايير المحتوى للتعليم العام**

<b>النهاية: مارس 2016</b> <b>البدء: مارس 2014</b>	<b>نغير القدرات المؤسسية</b> <b>نتجية النشاط (3) بناء وثائق المعايير الوطنية لمناهج التعليم العام بالمملكة</b>
<b>الغرض:</b> <b>البيان:</b>	<b>وضع السبليات والأطر العامة التي تشقق وتحكم بناء المناهج ومعاييرها</b> <b>إعداد برنامج يساعد على بناء الوثائق الإرشادية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع، الوثائق الإرشادية والتوعوية للمؤسسات التعليمية وسوق العمل، نشر الوثائق والادلة على الوراية الإلكترونيه، بناء نظام الكتروني يساعد على حفظ الوثائق وسهولة الرجوع إليها.</b>
<b> تاريخ التقويم</b> <b>بنهاية السنة الأولى</b>	<b>معايد الجودة</b> <b>معايد الجودة</b>
<b>منهج الجودة</b>	<b>فعالية معايير المناهج ومحنحو التعليم</b> <b>مواقة الجهات المختصة على</b> <b>الإطار الوطني المرجعي</b>
<b>النهاية: مارس 2015</b> <b>النهاية: مارس 2016</b>	<b>النتائج (4): برنامج التوعية الإعلامية المهدفة</b> <b>نتيجة النشاط (4) إدارة حسابات التواصل الاجتماعي ومحققي البوانية الإلكترونية</b>
<b>الغرض:</b> <b>البيان:</b>	<b>توضيح أطر ومهام العلاقات العامة للهيئة الرسمى منها والإجتماعي والثقافي والفكري والميداني</b> <b>تحقيق أعلى قدر من الاتصال الإعلامي لرسالة الهيئة وفعاليتها وانسجامها مع انتظامها المتنوعة في كافة وسائل الإعلام</b>
<b> تاريخ التقويم</b> <b>قبل مارس 2016</b>	<b>منهج الجودة</b> <b>معايير الجودة</b>
<b>تقلل من خطورة المصادر الأخرى وتضي أي معلومة خطأة أو شائعة مغرضة</b>	<b>توحيد مصدر النافي المادة</b>

## الملحق 1 : المكونات ، المخرجات و الانشطة .

المكون 1 : تعزيز القدرات المؤسسية لبلورة سياسات وطنية تستهدف جودة التعليم العام و برنامج بناء نظام تقويم التعليم العام

### • المخرج 1-1 : بناء الأنظمة واللوائح والسياسات والإجراءات لنظام التقويم العام (2014)

#### الأنشطة الإرشادية :

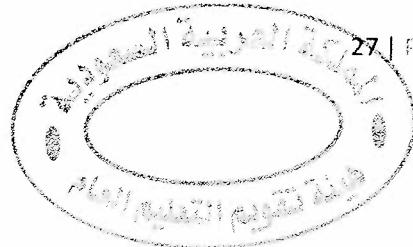
وتهدف إلى بناء الإطار الوطني المرجعي الشامل لتقويم التعليم العام في المملكة والذي يشتمل على: السياسات واللوائح التنظيمية ونماذج التقويم لمختلف عناصر النظام والتعليمي والعملية التعليمية بما فيها من برامج وممارسات. كما أنه يتضمن نظاماً شاملاً لخزن لبيانات التقويم وتحليلها وإصدار التقارير الوطنية اللازمة وسبل الإستفادة منها في تطوير التعليم العام وتحسين ممارساته بما يحقق الغاية القصوى من تأسيس هيئة تقويم التعليم العام وهو رفع جودة مخرجات التعليم العام وضمان مساهمته الرئيسيه في تنمية الاقتصاد الوطني.

### • المخرج 1-2 : تهيئة ميدان التعليم والمجتمع للتقويم والدخول فيه بشكل سلس يساعد على نتائج ايجابية

يتطلب تنفيذ وتطبيق برامج وخطط تقويم التعليم العام توعية شاملة لجميع المعنيين في الميدان التعليمي والمحترفين وأولياء الأمور والقطاعات ذات الصلة (الحكومية والخاصة) وتهيئة المدارس بطريقة علمية تضمن نجاح عملية التقويم وتبنّيها من الجميع بغضّ تحقيقها لأهدافها التطويرية. ولذلك سيتم بناء خطط وبرامج توعوية وتهيئة تسبق في تنفيذها عملية التقويم.

### • المخرج 1-3 : بناء نظام التراخيص للممارسين لعملية تقويم التعليم للمنشآت الخاصة

واستناداً إلى تنظيم الهيئة الصادر من مجلس الوزراء الموقر بقرار رقم 120 وتاريخ 22 / 4 / 1434هـ، والذي ينص على السماح للهيئة بتنفيذ أعمال التقويم من خلالها أو بالشراكة مع جهات متخصصة في التقويم، ولكن عملية تقويم التعليم العام حديثة التطبيق في المملكة ولا تعدو كونها تجارب واجتهادات فردية غير منتظمة، وبناءً على ما تبنيه هيئة تقويم التعليم العام من استراتيجيات من بينها إحداث صناعة التقويم والتعليم بطريقة علمية منهجية تضمن - بإذن الله - استدامتها وتطورها المستمر؛ فإن الهيئة وضعت ضمن خططها وبرامجها تأهيل المنشآت الخاصة ومنحها تراخيص ممارسة تقويم التعليم العام بعد التأكّد من جاهزيتها واستيفاءها لشروط الترخيص المحددة من الهيئة.





## المكون 2 : إعداد الإطار المرجعي للاختبارات الوطنية

### • المخرج 1-2 : بناء المعايير والأدلة الإرشادية للاختبارات الوطنية (2015)

الأنشطة الإرشادية :

ويهدف إلى وضع إطار مرجعي وطني لبناء الاختبارات الوطنية وتطبيقها متضمناً السياسات العامة لها واللوائح التنظيمية والخطط التنفيذية لبنائها وتطبيقها وتحليل نتائجها وإصدار التقارير الوطنية والأدلة الإرشادية للاستفادة من نتائج هذه الاختبارات الوطنية

## المكون 3 : بناء معايير المناهج ومعايير المحتوى للتعليم العام

### • المخرج 3-1 : بناء وثائق المعايير الوطنية لمناهج التعليم العام بالمملكة

الأنشطة الإرشادية :

وتهدف إلى وضع السياسات والأطر العامة التي تشتمل على المركزات والتوجهات الوطنية والعلمية والتربيوية التي توجهه وتحكم بناء المناهج ومعاييرها وما ينبغي لطلاب التعليم العام أن يتعلموه ويكونون قادرين على القيام به بعد مرورهم بخبرات التعليم العام. كما أنها تتضمن مواصفات كل ما يساعد المتعلم على اكتساب المعرفة وأدوات إنتاجها من مهارات تفكير وتطبيق. وعلاوة على ما سبق فإن هذه البرامج تهدف إلى الربط بين مكونات العملية التعليمية في إطار بناء وتنفيذ وتنقية واحد يضمن التكامل والتنسيق لتحقيق الغايات القصوى من التعليم العام.

### • المخرج 3-2 : إعداد الوثائق والأدلة الإرشادية

إعداد برنامج يساعد على بناء الوثائق الإرشادية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع ، الوثائق الإرشادية للمؤلفين ، الوثائق الإرشادية والتوعوية للمؤسسات التعليمية وسوق العمل ، نشر الوثائق والأدلة على البوابة الإلكترونية للهيئة ، بناء نظام الكتروني يساعد على حفظ الوثائق وسهولة الرجوع إليها .

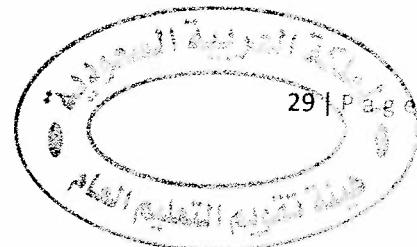


#### المكون 4 : برنامج التوعية الإعلامية الهدافة

##### • المخرج ١-٤ إدارة حسابات التواصل الاجتماعي ومحظى البوابة الإلكترونية

الأنشطة الإرشادية :

وتهدف إلى توضيح أطر ومهام و مجالات العلاقات العامة للهيئة الرسمي منها والاجتماعي والثقافي والفكري والميداني، وبناء صورة ذهنية إيجابية عن الهيئة ومهامها وأنشطتها وإنجازاتها ، تحقيق أعلى قدر من الانتشار الإعلامي لرسالة الهيئة وفعالياتها وانشطتها المتنوعة في كافة وسائل الإعلام ، و تكوين مصادر اخباريه موثوقة للمستهدفين من شأنها ان تقلل من خطورة المصادر الأخرى وتلغي أي معلومة خاطئة او شائعة مغرضة ، وتوحيد مصدر التقى لدى المستهدف من خلال قنوات الاتصال المتنوعة والمحددة في الخطة الإعلامية.



## الملحق 2 – المهام الوظيفية للجان

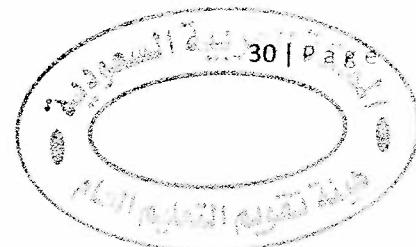
### تتلخص مهام اللجنة بالتالي

- 1- مراجعة خطة المشروع وآلية التنفيذ وتقديم المقترنات المناسبة لتطويرها بما يضمن جودة مخرجات المشروع .
- 2- مراجعة معايير الجودة التي تضعها الهيئة لمخرجات المشروع .
- 3- وضع خطة عمل وآلية مناسبة لضبط ومراقبة جودة تنفيذ المشروع ومخرجاته .
- 4- مراجعة مخرجات المشروع والتأكد من توافقها مع اهداف المشروع المحددة .
- 5- عقد الاجتماعات وورش العمل لمناقشة سير عمل المشروع وتقديم المقترنات المناسبة لضمان جودة التنفيذ .
- 6- اعتماد مخرجات المشروع من حيث تحقيقها لمستوى الجودة الذي تحدده الهيئة
- 7- تقديم مقترنات التطوير حول ما يخص المشروع .
- 8- دراسة المقترنات التطويرية الخاصة بالمشروع .

## الملحق 3 – المهام الوظيفية للخبراء

- 1- المشاركة بتنظيم السياسات والإجراءات التنظيمية والتشريعية الخاصة بجودة التعليم العام
- 2- مراجعة مخرجات المشاريع المدرجة بوثيقة المشروع .
- 3- تقييم مخرجات اللجان وتقديم التقارير اللازمة .
- 4- المشاركة بورش العمل والاجتماعات الخاصة ببرامج المشروع .
- 5- تنفيذ التدريب التطبيقي الخاص بنقل الخبرات لموظفي الهيئة من المستوى الثاني المشرفين على المهام .
- 6- تقديم التقارير الدورية للمهام الموكلة من حيث الأداء ونسب الانجاز وربطها بالبرامج المعتمدة بالوثيقة .

## الملحق 4 - جدول مدفوّعات المشروع



البيان	تاريخ الاستحقاق	المبلغ
الدفعة الأولى	مايو 2014	720.000 دولار
الدفعة الثانية	أغسطس 2014	750.000 دولار
الدفعة الثالثة	يناير 2015	648.900 دولار
الإجمالي		2.118.900 دولار

